

Distr.: General
8 May 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثامنة والأربعون
فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

التعاون التقني والمساعدة التقنية
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٧-١	أولاً- مقدّمة
٣	٤١-٨	ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية
٣	١٨-٨	ألف- التّهج العامة
٦	٤١-١٩	باء- أنشطة محدّدة
١٩	٥٩-٤٢	ثالثاً- نشر المعلومات
١٩	٤٥-٤٣	ألف- الموقع الشبكي
٢٠	٥٠-٤٦	باء- المكتبة
٢١	٥٤-٥١	جيم- المنشورات
٢٣	٥٦-٥٥	دال- النشرات الصحافية
٢٣	٥٧	هاء- الاستفسارات العامة
٢٣	٥٨	واو- الإحاطات المقدّمة إلى البعثات الدائمة في فيينا
٢٣	٥٩	زاي- المحاضرات الإعلامية في فيينا
٢٤	٧١-٦٠	رابعاً- الموارد والتمويل
٢٤	٦٦-٦٢	ألف- صندوق الأونسيتال الاستئماني للندوات
		باء- صندوق الأونسيتال الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية
٢٥	٧١-٦٧	الأعضاء في الأونسيتال



أولاً - مقدمة

- ١ - تمثل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرامية إلى الترويج لاستخدام نصوص اللجنة واعتمادها إحدى أولويات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وفقاً لقرار اتخذته في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٨٧.^(١)
- ٢ - وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٦٧ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكرّرت مناشدتها الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، وكذلك الحكومات في إطار برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأن تتعاون مع اللجنة وتنسق أنشطتها مع أنشطة اللجنة.
- ٣ - ورحبت الجمعية العامة بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، بتوسيع برنامجها للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأحاطت علماً مع الاهتمام بالنهج الشامل إزاء التعاون التقني والمساعدة التقنية القائم على الإطار الاستراتيجي للمساعدة التقنية الذي اقترحتة الأمانة من أجل الترويج لاعتماد نصوص اللجنة على الصعيد العالمي ونشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً.
- ٤ - وأكدت الجمعية العامة أيضاً أهمية الترويج لاستخدام النصوص المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، حثت الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقيات أو تصدق عليها أو تنضم إليها ولم تسنّ قوانين نموذجية ولم تشجّع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة، على أن تنظر في القيام بذلك.
- ٥ - ويجري بانتظام تقديم أحدث المعلومات عن حالة اعتماد نصوص الأونسيترال، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال الشبكي. وتُجمّع هذه المعلومات أيضاً سنوياً في مذكرة من الأمانة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (انظر الوثيقة A/CN.9/843 فيما يخص دورة اللجنة الثامنة والأربعين).
- ٦ - وتعرض هذه المذكرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد صدور المذكرة السابقة، التي قُدمت إلى اللجنة في دورتها السابعة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعين، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

والأربعين في عام ٢٠١٤ (الوثيقة A/CN.9/818 المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤)، وتقدم معلومات عن حشد الموارد لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية.

٧- وتُورد وثيقة منفصلة (A/CN.9/838) معلومات عمّا تضطلع به منظمات دولية حالياً من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيتال في تنسيق هذه الأنشطة.

ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

ألف- التهج العامة

٨- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى الترويج لاعتماد نصوص الأونسيتال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيتال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو في اعتماد قوانين نموذجية أو استخدام أدلة تشريعية صادرة عن الأونسيتال.

٩- وقد تشمل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات تُنظَّم على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صياغة تشريعات وطنية لتنفيذ نصوص الأونسيتال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيتال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل الرابطة المهنية ومنظمات المحامين وغرف التجارة ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيتال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستندة إلى نصوص الأونسيتال من جانب القضاة والممارسين في مجال القانون.

١٠- وقد صُمِّمت أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ونُفذت على نحو يتماشى مع الأولويات المحددة لتلك الأنشطة، ومنها: التأكيد على اتباع نهج إقليمي ودون إقليمي، لا لتحقيق وفورات الحجم فحسب، بل لتكميل مبادرات التكامل الإقليمي الجارية أيضاً؛ والترويج لاعتماد جميع الدول لنصوص القانون التجاري الدولي التي تغطي بالفعل بقبول واسع، وبذل جهود خاصة لنشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً، بغية التشجيع على

التبكير باعتمادها وبدء نفاذها، إذا ما كانت تلك النصوص معاهدات (الفقرة ٢٥٥ من الوثيقة A/66/17).

١١- ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، علماً بأن الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية مُولت من صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات.

المبادرات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي

١٢- واصلت الأمانة مشاركتها في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول إنفاذ العقود بالتنسيق مع وزارة العدل في جمهورية كوريا. ويرمي المشروع إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لإنفاذ العقود في اقتصادات دول الرابطة، وقد وُسِّع ليشمل اقتصادات بلدان غير أعضاء في الرابطة كذلك. وشاركت الأونسيترال خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مشاريع مركزة على المكسيك (مكسيكو سيتي، ٢٦-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤)،* وميانمار (نايبداو، ٢٨-٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)،* وسري لانكا (كولومبو ٢٧-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)* وتايلند (بانكوك، ١-٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥).* وتنوعت البيئة القانونية لإنفاذ العقود إلى حدٍّ ما فيما بين هذه الدول الأربع، كما تنوع اعتماد نصوص الأونسيترال فيما بينها. وقُدمت توصيات بشأن الإصلاحات القانونية إلى المسؤولين في كلِّ حكومة من حكومات البلدان المذكورة خلال الحلقتين الدراستين الختاميتين الرابعة والخامسة لمشروع تيسير المعاملات المذكور، حيث خصصت الرابعة للمكسيك وميانمار (سيول، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)* والخامسة لسري لانكا وتايلند (سيول، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠١٥).* وشاركت الأمانة أيضاً في مؤتمر "المعاملات التجارية بين البنك الدولي ووزارة العدل في عام ٢٠١٤ وما بعدها: القواعد التنظيمية الذكية من أجل نمو مستدام"، الذي سعى إلى توسيع نطاق مشروع تيسير المعاملات هذا ليشمل مجالات أخرى غير إنفاذ العقود وإلى التماس مزيد من التنسيق مع البنك الدولي بشأن مؤشرات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية (سيول، ١٢-١٥ أيار/مايو ٢٠١٤).* وقد تمكنت الأمانة من المشاركة في هذا المشروع بفضل التبرعات المتواصلة من حكومة جمهورية كوريا.

١٣- وُتُتاح في التقرير المخصَّص (A/CN.9/842) معلومات إضافية عن أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي التي يضطلع بها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

الترويج لاعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

١٤ - واصلت الأمانة العمل على الترويج لاعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي تحظى بالفعل بالاعتماد على نطاق واسع، والتي تبدو مشاركة الجميع فيها من أجل ذلك محبذة بصفة خاصة.

١٥ - والمعاهدتان اللتان يُنظر في تطبيق هذا النهج بشأنهما حالياً هما اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨)^(٢) ("اتفاقية نيويورك")، وهي اتفاقية صادرة عن الأمم المتحدة اعتمدت قبل إنشاء اللجنة، لكن اللجنة تروج لها بنشاط، التي سبق للجمعية العامة أن دعت صراحةً إلى اعتمادها على الصعيد العالمي،^(٣) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

الترويج للمعاهدات الحديثة العهد

١٦ - تواصل الأمانة الترويج للمعاهدات المعتمدة حديثاً من أجل تشجيع الدول على التوقيع عليها واعتمادها بغية تيسير الإسراع ببدء تنفيذها، وتعزيز مكانتها، عندما تكون قد دخلت حيز النفاذ بالفعل، باعتبارها معايير مقبولة عالمياً. وتشمل المعاهدات التي يُنظر في تطبيق هذا النهج بشأنها في الوقت الراهن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥)،^(٤) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤) ("اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية")، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (نيويورك، ٢٠٠٨) ("قواعد روتردام").^(٥)

١٧ - وقد نظمت الأمانة بالاشتراك مع حكومة موريشيوس حدثاً لفتح باب توقيع الدول على اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية (بورت لويس، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥).*

١٨ - وشاركت الأمانة، في سياق الترويج للتوقيع على قواعد روتردام والتصديق عليها، في اجتماع فريق الخبراء الآسيويين لتشجيع التصديق عليها في المنطقة، الذي استضافه مركز الأونسيتال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة البحرية الدولية في سنغافورة في

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٦٢/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الفقرة ٣.

(٤) مرفق قرار الجمعية العامة ٦٠/٢١.

(٥) مرفق قرار الجمعية العامة ٦٣/١٢٢.

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وشاركت بصفة متحدث في المؤتمر الآسيوي السابع للقانون البحري (سنغافورة، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥).*

باء- أنشطة محدّدة

بيع البضائع

١٩- للاطلاع على معلومات تفصيلية عن أنشطة الأمانة المتصلة بالترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن البيع الدولي للبضائع واستخدام تلك النصوص وتوحيد تفسيرها، انظر الوثيقة A/CN.9/849.

تسوية المنازعات

٢٠- تعكف الأمانة على وضع صكوك وأدوات لتوفير معلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات. كما تعكف على تنفيذ أنشطة التدريب والترويج للصكوك المتعلقة بالتحكيم والتوفيق، وكذلك دعم العمل التشريعي الجاري. وبالنظر إلى ارتفاع معدل اعتماد تلك النصوص، فإن الطلب على المساعدة التقنية في مجال تسوية المنازعات لا يزال مرتفعاً على نحو خاص.

٦٠ وضع صكوك وأدوات لتوفير معلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات

٢١- فيما يخص اتفاقية نيويورك، وُسِّع الموقع الشبكي (www.newyorkconvention1958.org) الذي كان قد أنشئ لإتاحة المعلومات المجمّعة في معرض إعداد دليل الأونسيترال الخاص باتفاقية نيويورك للاطلاع العام،^(٦) وذلك بتضمينه سوابق قضائية من عددٍ أكبر من الولايات القضائية، علاوةً على إحالات ببيوغرافية شاملة.

٢٢- وفيما يخص قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)، مع التعديلات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ ("القانون النموذجي للتحكيم")،^(٧) تعمل الأمانة

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفقرتان ١٣٥ و ١٣٦.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4.

حاليًا على تحديث نُبذة السوابق القضائية المستندة إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام ٢٠١٢.^(٨)

٢٤ دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٢٣- استعرضت الأمانة تشريعات التحكيم أو قدمت تعليقات عليها في البلدان والولاية التالية: ألبانيا والبحرين والبرازيل وبنما وتركمانستان والجل الأسود وجزر فيرجن البريطانية وجورجيا وفلسطين وقطر وكازاخستان وكولورادو (ولاية من الولايات المتحدة) وكولومبيا ومنغوليا وميانمار والهند.

٢٤- كما اشتركت الأمانة مع رابطة التحكيم النمساوية والمركز الدولي للتحكيم التابع لغرفة الاقتصاد الاتحادية النمساوية وغرفة التجارة الدولية بالنمسا ورابطة ممارسي التحكيم الشباب في النمسا في تنظيم يوم فيينا للتحكيم لعام ٢٠١٥ (فيينا، ١٣-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥).

٢٥- وتشمل الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتحكيم الدولي التي شاركت الأمانة أو أسهمت فيها ما يلي:

(أ) حلقة عمل عن السبل البديلة لتسوية المنازعات عقدت بهدف توفير التدريب على التحكيم والأطر التشريعية المتعلقة بالتوفيق (كييف، ٢٠-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤)؛

(ب) المنتدى القانوني الصيني-الأوروبي الثاني، الذي استهدف تحسين أنشطة التبادل القانوني وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، والذي نظّم بالتعاون مع البرلمان الأوروبي والبرلمان النمساوي (فيينا، ٢٦-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛

(ج) اجتماعات أفرقة خبراء أمانة معاهدة ميثاق الطاقة لعرض '١' قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول واتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية (بروكسل، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، و'٢' قواعد الأونسيترال بشأن التوفيق (فيينا، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛

(د) مؤتمر "التحكيم التجاري الدولي: قانون الأونسيترال النموذجي وما بعده" الذي نظّمته جامعة بار إيلان، (تل أبيب، ٧-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛

(٨) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/digests.html.

- (هـ) مؤتمر بشأن تنقيح ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم، الذي نُظم بالاشتراك مع مركز فيينا للتحكيم الدولي كنشاط موازٍ أثناء انعقاد دورة الفريق العامل الثاني للأونسيترال (التحكيم والتوفيق) (فيينا، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛
- (و) الحلقة الدراسية للأونسيترال وهونغ كونغ لعام ٢٠١٤ بالتعاون مع مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي، التي عالجت موضوع الشفافية في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (هونغ كونغ، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)*؛
- (ز) مؤتمر خريف ٢٠١٤ للأونسيترال في آسيا والمحيط الهادئ - تنمية التجارة من خلال مواءمة القانون التجاري، الذي نظم بالتعاون مع جامعة ماكاو (ماكاو، ١٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)*؛
- (ح) ندوة عن السبل البديلة لتسوية المنازعات نظمت بالتعاون مع منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا للدول الأعضاء فيها (أبيدجان، ١٧-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)،* حيث قدمت الأمانة عرضاً إيضاحياً بشأن الأطر التشريعية للتحكيم والوساطة؛
- (ط) اجتماع مائدة مستديرة إقليمية بشأن المواضيع ذات الصلة بالتحكيم نظمت بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من أجل مشروعها في منطقة البلقان المتعلق بالنظر في قانون التحكيم الألباني (تيرانا، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛
- (ي) مؤتمر التحكيم السلوفيني لعام ٢٠١٤ ومؤتمر التحكيم المشترك بين الأونسيترال ومركز ليوبليانا للتحكيم بشأن تسوية المنازعات بالتعاون مع المركز (ليوبليانا، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥)؛
- (ك) مؤتمر عن دور محاكم الدولة في التحكيم التجاري الدولي (شرم الشيخ، مصر، ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛
- (ل) المؤتمر الثالث بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات لآسيا والمحيط الهادئ الذي نظمه مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع وزارة العدل في جمهورية كوريا والهيئة الكورية للتحكيم التجاري (سيول، ١٥-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)*؛
- (م) تدريب على مسائل ذات صلة بالتحكيم لممثلي حكومة كازاخستان (فيينا، ١٧-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛

- (ن) مؤتمر نظمه مركز "كييل" للقوانين الاقتصادية في المنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن "تسوية المنازعات التجارية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: آليات عامة وخاصة" (كييل، ألمانيا، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛
- (س) حلقة عمل بشأن التحكيم نظمت بالاشتراك مع منظمة التعاون الاقتصادي للدول الأعضاء في المنظمة (طهران، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛*
- (ع) اجتماع مائدة مستديرة نظّمه مكتب بروكسل التابع لمجلس الأعمال عبر المحيط الأطلسي لتقديم عرض إيضاحي عن وجهات نظر الأونسيتال بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (بروكسل، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛
- (ف) المؤتمر السنوي الذي نظّمته مبادرة أمن الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعنوان "تحديد آفاق تقدم الاستثمار في البنى التحتية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (باريس، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛*
- (ص) المؤتمر الدولي من أجل جماعة أوروبية-متوسطية للتحكيم الدولي (مرسيليا، فرنسا، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛*
- (ق) مؤتمر موريشيوس للتحكيم الدولي لعام ٢٠١٤ (فليك إن فلاك، موريشيوس، ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛
- (ر) اجتماعات مع هيئة التحكيم في غرفة الاقتصاد بالجليل الأسود (بودغوريتسا، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛
- (ش) قمة وساطة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تطوير برامج وساطة مستدامة والوساطة التجارية والوساطة عبر الحدود (نيودلهي، ١٢-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛*
- (ت) اجتماع مع الأمين الدائم لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (فيينا، ١٩-٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛
- (ث) المؤتمر الدولي الثالث للمحكمة الجنائية الدولية وفلسطين بشأن قانون التحكيم الفلسطيني الجديد والتدريب المتعلق باتفاقية نيويورك (رام الله، ٢٦-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛*
- (خ) اجتماع المائدة المستديرة بشأن التحكيم التي نظّمها برنامج تطوير القانون التجاري والمحكمة الجنائية الدولية-باريس وغرفة البحرين لتسوية المنازعات والمجلس القضائي بعمّان (عمّان، ٥-٧ آذار/مارس ٢٠١٥)؛*

(ذ) المؤتمر بشأن أعمال الأونسيترال في مجال شفافية الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيرانسون، فرنسا، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥)*؛

(ض) المؤتمر الدولي بشأن التحكيم بين المستثمرين والدول والتحكيم عموماً الذي سبق حفل التوقيع على اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية (بورت لويس، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥)*؛

(أ) مؤتمر التحكيم الدولي في جامعة كومينيوس لمناقشة تعديلات قانون التحكيم في سلوفاكيا (براتيسلافا، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(ب ب) عرض إيضاحي قُدم لأعضاء البرلمان الأوروبي بشأن "الشفافية في الممارسة العملية في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول" ضمن حلقة دراسية عن "تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في سياق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي" التي نظمتها غرفة التجارة في استوكهولم (بروكسل، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥).

التجارة الإلكترونية

٢٦- واصلت الأمانة الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال عدّة سُبُل منها التعاون مع منظمات أخرى والتأكيد على ضرورة اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد. كما قدّمت، في ذلك الإطار، تعليقات على مشاريع قوانين إقليمية ووطنية، وأجرت مشاورات غير رسمية مع مشرّعين وواضعي سياسات في ولايات قضائية مختلفة.

٢٧- وتشمل الأنشطة المتعلقة بالترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية واستخدامها بفعالية وتفسيرها تفسيراً موحداً حيثما اعتمدت بالفعل ما يلي:

(أ) تقديم عرض إيضاحي بشأن إمكانية إسهام نصوص الأونسيترال، ولا سيما اتفاقية الخطابات الإلكترونية، في تعزيز الاعتراف عبر الحدود بالتوقيعات الإلكترونية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول خلال المنتدى الأوروبي الرابع عشر بشأن التوقيع الإلكتروني لعام ٢٠١٤ (ميدزيدرورجي، بولندا، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤)*؛

(ب) تقديم عروض إيضاحية في حدث مخصص للمشغلين والممارسين التجاريين في مدغشقر وفي حلقة عمل تدريبية قضائية. كما قدّم التمويل لمشاركة أحد الخبراء من المنطقة

أيضاً (أنتاناناريفو، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤).^{*} وقد اعتمدت مدغشقر في عام ٢٠١٤ قانونين بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني استناداً إلى نصوص الأونسيترال؛^(٩)

(ج) تقديم عروض إيضاحية في حلقة عمل عن قانون سان مارينو الجديد بشأن المعاملات الإلكترونية (سان مارينو، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) الذي اعتمد في عام ٢٠١٣ واستند في إعداده إلى نصوص الأونسيترال.^(١٠) كما قدّم التمويل لمشاركة خبيرين من المنطقة أيضاً؛

(د) تقديم عرضين إيضاحيين في الحلقة الدراسية المشتركة بين الأونكتاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مواءمة القوانين السيبرانية وفي اجتماع خبراء الأونكتاد بشأن القوانين السيبرانية واللوائح الرامية إلى تعزيز التجارة الإلكترونية: بما في ذلك دراسات حالات إفرادية ودروس مستفادة (جنيف، ٢٣-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥).

٢٨- وترد قائمة بمزيد من الأحداث ذات الصلة في المذكرة التي أعدها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن أنشطته (انظر الوثيقة A/CN.9/842).

الاشتراء

٢٩- وفقاً لطلب اللجنة والفريق العامل الأول (في إطار ولايته السابقة المتعلقة بالاشتراء العمومي وتطوير البنية التحتية)، أقامت الأمانة صلات بمنظمات دولية أخرى تعمل في مجال إصلاح نظم الاشتراء لتعزيز التعاون فيما يتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (لعام ٢٠١١) ("القانون النموذجي")^(١١) ودليل اشتراعه المصاحب له (لعام ٢٠١٢)،^(١٢) ونصوص الأونسيترال بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.^(١٣)

(٩) انظر press release UNIS/L/212, "Madagascar Adopts Electronic Transactions and Electronic Signature Law Based on UNCITRAL Texts", 16 January 2015.

(١٠) انظر press release UNIS/L/184, "San Marino Adopts Electronic Commerce Law Based on UNCITRAL Texts", 24 May 2013.

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، المرفق الأول.

(١٢) متاح في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html

(١٣) دليل الأونسيترال التشريعي (وضمنه توصيات تشريعية) وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهذان النصان متاحان في الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html

٣٠- والأهداف التي يرمي إليها ذلك التعاون هي ضمان إعلام الحكومات والمنظمات القائمة بإصلاحات بمصطلحات تلك النصوص واعتبارات السياسة العامة التي تستند إليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمتطلبات والظروف الإقليمية، وذلك بقصد تعزيز فهم القانون النموذجي فهما دقيقا واستخدامه استخداما مناسباً.^(١٤) وتنتهج الأمانة نهجاً إقليمياً في هذا التعاون من خلال تنفيذ أنشطة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات أخرى، حيث تعالج دور الاشتراء العام في التنمية المستدامة والحكم الرشيد وتجنب الفساد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال المصروف في الإنفاق الحكومي.

٣١- وشملت هذه الأنشطة الرئيسية والأحداث الدولية التي شاركت الأمانة فيها بكلمات/عروض إيضاحية خلال عام ٢٠١٥ حتى شهر حزيران/يونيه ما يلي:

(أ) المشاركة كمتحدث عن الإطار التشريعي للشراكات بين القطاعين العام والخاص والاتجاهات الحديثة في هذا المجال، وذلك خلال مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الأول بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي عقد في مدينة سونغدو بتنظيم مشترك بين المعهد الكوري للأبحاث التشريعية والرابطة الكورية للقانون التجاري الدولي والأونسيترال (إنشيون، جمهورية كوريا، ٩-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛

(ب) المشاركة كعضو في الفريق العامل التابع لاجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للممارسين الرواد المعني بالاشتراء العمومي، خلال دورة لشبكة التزاهة العمومية، وذلك في حلقة دراسية مشتركة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، وبشأن تنفيذ توصية المنظمة لعام ٢٠١٥ بشأن الاشتراء العمومي (باريس، ١٧-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٧-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (مشاركة افتراضية))؛

(ج) المشاركة كمتحدث في المؤتمر الإقليمي "أسبوع الاشتراء لعام ٢٠١٥"، الذي نظمه معهد دراسات المنافسة والاشتراء وحكومة ويلز (كارديف، ١٧-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥)؛

(د) المشاركة في الفريق العامل المعني بنشر العقود التابع لمركز التنمية العالمية، وتقديم مساهمات من أجل تقارير "نشر العقود الحكومية: تبديد الشواغل وتيسير التنفيذ"^(١٥) (واشنطن العاصمة، ٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛

(١٤) انظر الوثائق A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و ٦٧، و A/CN.9/615، الفقرة ١٤، و A/66/17، الفقرات ١٨٦-١٨٩.

(١٥) www.cgdev.org/publication/publishing-government-contracts-addressing-concerns-and-easing-implementation

(هـ) تقديم عرض إيضاحي خلال حلقة دراسية إقليمية عن الاحتيال والفساد في الاشتراء العمومي عقدت في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (فيينا، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛

(و) المشاركة كمتحدث في مؤتمر برنامج الحوكمة العالمية التابع للمعهد الجامعي الأوروبي بشأن "تدويل تنظيم الاشتراء الحكومي" لمناقشة تأثيرات التعاون الدولي في الأونسيترال ومنظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة التفضيلية (فلورنسا، إيطاليا، ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)؛

(ز) ضمن إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال، وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: ١٤ عرض القانون النموذجي ودليل الاشتراء المساند له بشأن آليات الشكاوى والمواضيع ذات الصلة في الحلقة الدراسية الإقليمية حول ضمانات الاستعراض الفعال للشكاوى في الاشتراء العمومي: التشريعات والممارسات (فيينا، ٢٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥)؛ و ٢٤ حلقة دراسية إقليمية بشأن دورات إصلاح نظام الاشتراء العمومي في جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (فيينا، ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛ و ٣٤ حضور اجتماعات نصف سنوية لاستعراض التقدم المحرز بشأن كل من المبادرة والأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع شركاء آخرين في التنمية من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج دعم تحسين الحوكمة والإدارة ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وشركاء آخرين (لندن، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (اجتماع افتراضي) و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)؛ و ٤٤ جولات من المشاورات مع القائمين على صياغة التشريعات الرئيسية والثانوية المتعلقة بالاشتراء العمومي ودعم الجهات المانحة في جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (طوال السنة)؛

(ح) المشاركة في اجتماع الفريق الاستشاري الدولي المعني بالاشتراء التابع للبنك الدولي، الذي عقد في مقر المكتب القطري للبنك الدولي في مصر لاستعراض الإطار الجديد المقترح للاشتراء والتعليق عليه (القاهرة، ١٧-١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛

(ط) مساهمات من أجل تقرير البنك الدولي المعنون "القياس المرجعي للاشتراء العمومي"، والمشاركة في حلقة نقاش نظمت بالمشاركة بين مجموعة البنك الدولي وكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن عن الموضوع (واشنطن العاصمة، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ (مشاركة افتراضية))؛

(ي) تقديم عرض إيضاحي لموظفي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن نصوص الأونسيتال التشريعية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص والأعمال المحتملة في المستقبل بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (واشنطن العاصمة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (عرض افتراضي))؛

(ك) المشاركة في فرقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالاشتراء، التي اشترك في رئاستها كلٌّ من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، بغية النظر في تعديل منهجية تقييم نظم الاشتراء العمومي التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، وإنشاء شبكة عالمية للممارسين في مجال الاشتراء العمومي (مانيتا، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (مشاركة افتراضية))؛

دعم الأعمال الجارية في مجال التشريع والأنشطة التدريبية

٣٢- قدّمت الأمانة المشورة إلى حكومات جامايكا والجمهورية الدومينيكية وترينيداد وتوباغو وسورينام (بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية) وإلى جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان (في إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيتال) بشأن إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للاشتراء العمومي لديها.

٣٣- وشاركت الأمانة بصفة مُحاضر في '١' برنامج الماجستير في القانون والإدارة التنفيذية بشأن قوانين وسياسات الاشتراء العمومي (جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة، ١٠-١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ و'٢' في الدورتين الثامنة والتاسعة من برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة الذي يقدمه مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا، ١٧-١٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، و'٣' آذار/مارس ٢٠١٥)؛ و'٣' الدورة الدراسية الخاصة ببرنامج الماجستير الدولي في مجال إدارة الاشتراء العمومي في جامعة روما، بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، قسم دراسات الأعمال التجارية والفلسفة السياسية (روما، ١٦-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٣٤- وترد قائمة بمزيد من الأنشطة في هذا المجال في المذكرة التي أعدها مركز الأونسيتال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن أنشطته (انظر الوثيقة A/CN.9/842).

الإعسار

٣٥- عُيِّت الأمانة بالترويج لاستخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها، وخصوصاً قانون الأونسيتال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧)،^(١٦) والدليل التشريعي لقانون الإعسار (٢٠٠٤)،^(١٧) من خلال المشاركة كمتحدث في اجتماعات ومناسبات دولية مختلفة، بما في ذلك:

(أ) المؤتمر الأوروبي للإعسار وإعادة الهيكلة بشأن مواءمة قانون الإعسار الدولي (بروكسل، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤) حيث عولجت إجراءات الأونسيتال للمواءمة والتحديث من حيث تعلقها بقانون الإعسار في حلقة نقاش بشأن إصلاح قوانين الإعسار الوطنية الأوروبية: وجهة نظر السلطة التنفيذية؛

(ب) المؤتمر السنوي لشبكة تبادل الخبرات بشأن قانون الإعسار (برشلونة، إسبانيا، ٢٨-٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤) لتقديم محاضرة عن عملية الأونسيتال للمواءمة والتحديث من حيث تعلقها بقانون الإعسار، مع التركيز على الإعسار عبر الحدود؛

(ج) اجتماعات مع مجلس القانون الأسترالي وإدارة النيابة العامة الأسترالية (كانبيرا) بشأن مشاركة أستراليا في أعمال الأونسيتال وحلقات دراسية عن عمل الأونسيتال مع التركيز على الإعسار (سيدني و كانبيرا وملبورن، أستراليا، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤)*؛

(د) المؤتمر الإقليمي للمركز العربي لتطوير حكم القانون والتزاهة (ACRLI) - بعنوان "مشروع مبادرة إصلاح نظم الإفلاس في الشرق الأوسط" (عمّان، ١٤-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) لمناقشة أفضل الممارسات الدولية المستندة إلى الدليل التشريعي لقانون الإعسار؛

(هـ) اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي بشأن إصلاح نظم الإعسار (كمبالا، ١٥-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). * واستهدف اجتماع المائدة المستديرة تيسير مناقشة إصلاح قوانين الإعسار في أفريقيا وتحديد النتائج المستخلصة وما قد يلزم اتخاذه من تدابير إضافية في هذا الشأن. ويستقطب هذا الحدث مشاركة على مستوى رفيع تشمل القضاة والموظفين الحكوميين من الهيئات المعنية بالإعسار والإشراف على الشركات وغيرها من الوزارات ذات الصلة، واختصاصيي الإعسار والمصرفيين ومنظمات دولية. وقد حفزت

(١٦) مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٢.

(١٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.10.

الإصلاحات الهامة التي أجريت في بعض بلدان المنطقة بلداناً أخرى على السير على نفس المنوال من خلال اتباع أفضل الممارسات وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن. ونتيجة لذلك، أخذنا نشهد ازدياداً في عدد القوانين التي تسنّ استناداً إلى القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود؛

(و) حلقة دراسية للكلية الأمريكية لدراسات الإفلاس عقدت في كلية بوسطن عن تاريخ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥)؛

(ز) الندوة القضائية المتعددة البلدان الحادية عشرة المشتركة بين الأونسيترال والرابطة الدولية لاختصاصي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس والبنك الدولي، التي تهدف إلى تبادل المعلومات وتعزيز الفهم بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود والدور الرئيسي للميسر للقانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وقد مؤّلت مشاركة ثلاثة قضاة من أوغندا وكينيا ورومانيا أيضاً (سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة، ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥)*؛

(ح) قانون الإعسار في أوروبا: الاتجاهات الحالية والآفاق المستقبلية، من تنظيم رئاسة لانفيا للاتحاد الأوروبي ووزارة العدل في لانفيا والمفوضية الأوروبية (يورمالا، لانفيا، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٣٦- وأجرت الأمانة اتصالات مع الفلبين حول اشتراع القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود لتوضيح جوانب معينة من التشريع واستعراض تجارب سيشيل وشيلي وفانواتو في اشتراع القانون النموذجي.

المصالح الضمانية

٣٧- تأخذ الأمانة بنهج ذي شقين في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بنصوص الأونسيترال بشأن المصالح الضمانية (اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠١)، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)، وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (٢٠١٣)). ويركّز الشق الأول على تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على المسؤولين الحكوميين والمشرّعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروّج لتنفيذها. وقد شملت هذه الأنشطة ما يلي:

- (أ) المشاركة في حلقة نقاش وتقديم عرض إيضاحي خلال "الحلقة الدراسية لبناء القدرات بشأن إصلاحات المعاملات المضمونة" التي نظمتها منظمة الدول الأمريكية (سان سلفادور، ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤)*؛
- (ب) المشاركة في المؤتمر السنوي الرابع عشر للمعهد الدولي لدراسات الإعسار وفي مؤتمر التمويل المضمون والسجلات المضمونة مع الإدارة العامة لتنظيم الأعمال التجارية بوزارة الاقتصاد المكسيكية (مكسيكو سيتي، ٨-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤)*؛
- (ج) تقديم عرض إيضاحي في مؤتمر بشأن "التطورات الحالية في قانون الإعسار الدولي والمقارن: الشركات والمؤسسات المالية والكيانات السيادية" التي نظمها معهد الجامعة الأوروبية (فلورنسا، إيطاليا، ٢٣-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛
- (د) تقديم عرض إيضاحي في الندوة الدولية بشأن "الملكية الفكرية ورؤوس أموال المحازفة: أسرار إقامة نظم إيكولوجية للابتكار" التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة كيوشو وكلية الحقوق بجامعة هوكايدو وفي حلقة دراسية نظمها معهد الدراسات الخارجية والاستثمار التابع لمصرف اليابان، وعقد اجتماعات مع وزارتي العدل والمالية (طوكيو، ٢-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛
- (هـ) المشاركة في حلقة دراسية نظمها مركز القانون المصرفي والمالي ووزارة العدل الاتحادية السويسرية وجامعة جنيف حول مشروع قانون الأونسيتال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛
- (و) تنظيم: '١' جلسات إحاطة لمسؤولي الغرفة التجارية بإسطنبول ومركز إيداع الأوراق المالية؛ و'٢' حلقة دراسية عن دليل الأونسيتال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية؛ و'٣' حلقة دراسية حول المصالح الضمانية في الحسابات المصرفية والأوراق المالية غير المودعة لدى وسيط والمصالح الضمانية في سياق الإعسار بالاستناد إلى دليل الأونسيتال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ومشروع قانونها النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (إسطنبول، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛
- (ز) المشاركة في المؤتمر السنوي السبعين لرابطة التمويل التجاري وعرض أعمال الأونسيتال في مجال المصالح الضمانية (واشنطن العاصمة، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛

(ح) المشاركة في حلقة دراسية بشأن المعاملات المضمونة نظمتها جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال التجارية (فيينا، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛

(ط) تقديم عرض إيضاحي في مؤتمر بشأن المعاملات المضمونة في عمل الأونسيترال نظمه معهد القانون الأوروبي بالتعاون مع رابطة المصارف النمساوية وكلية الحقوق بجامعة فيينا (فيينا، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥).

دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٣٨- شارك موظفو الأمانة كمحاضرين عن التمويل المضمون المستند إلى نصوص الأونسيترال في: (أ) دورة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بشأن القانون التجاري الدولي (تورين، إيطاليا، ٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)؛ و(ب) دورة من تنظيم معهد القانون المدني بكلية الحقوق، جامعة فيينا (فيينا، فصل الخريف الدراسي ٢٠١٤)؛ و(ج) دورة اشترك في تنظيمها معهد القانون المدني بكلية الحقوق، جامعة فيينا، وبرنامج الدراسات القانونية الأوروبية والآسيوية بجامعة فيينا، وجامعة مدينة هونغ كونغ (فيينا، فصل الربيع الدراسي ٢٠١٥).

٣٩- وأما الشق الثاني من النهج فيركّز على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في أنشطة إصلاح قانون المعاملات المضمونة لديها. ومن أمثلة هذه الأنشطة المساعدة التقنية المقدمة بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي إلى حكومة ترينيداد وتوباغو فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إصلاح قانون المعاملات المضمونة لديها. وثمة مثال آخر هو بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى حكومة جامايكا بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. والهدف من هذا التعاون هو ضمان تقديم المساعدة التقنية على نحو يتماشى مع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمعاملات المضمونة، لا سيما دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة.

٤٠- وتنخرط الأمانة أيضاً في مشاورات غير رسمية مع مشرّعين وواضعي سياسات عامة من شتى الولايات القضائية، وأحيانا يكون ذلك في إطار متابعة للأنشطة السالفة الذكر. وأخيراً، فإنّ الأمانة ماضية قُدماً في عملها مع البنك الدولي من أجل تنقيح معيار حقوق الدائنين والإعسار الذي أعده البنك الدولي بحيث يتضمن التوصيات الرئيسية الواردة في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة وإشارات إلى نصوص الأونسيترال الأخرى المتعلقة بالمصالح الضمانية.

المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٤١ - شجعت الأمانة على المشاركة والتحاور حول ما تضطلع به من أعمال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الفريق العامل الأول) وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر السنوي لمنتدى سجلات الشركات تحت عنوان "تسجيل الشركات باعتباره محركاً لريادة الأعمال" (أبو ظبي، ٩-١٢ آذار/مارس ٢٠١٥).*

ثالثاً - نشر المعلومات

٤٢ - يمثل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدتها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمالها ونصوصها.

ألف - الموقع الشبكي

٤٣ - يُتيح موقع الأونسيترال الشبكي، الذي يمكن تصفّحه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الوصول إلى النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحافية، والأحداث الهامة، والأخبار. ووفقاً للسياسة التنظيمية المتبعة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند نشرها، من خلال الربط بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٤٤ - وقد استقبل الموقع الشبكي في عام ٢٠١٤ زهاء ٦٤٠ ٠٠٠ زائر منفرد، مما يمثل زيادة في عدد الزوّار مقارنة بعام ٢٠١٣ (٥٧٥ ٠٠٠ زائر منفرد). وفي جميع النوبات التي فتحت فيها صفحات، وجّه ما يناهز ٥٨ في المائة من الزيارات إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٤٢ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والروسية والفرنسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل واحداً من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٤٥ - ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها بصورة مستمرة في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبّد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. ورحبت الجمعية العامة "بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لصيانة وتحسين موقعها على شبكة الإنترنت، بطرق منها إيجاد أشكال جديدة لوسائط التواصل الاجتماعي، وفقاً

للمبادئ التوجيهية المنطبقة.^(١٨) وقد أنشئت في هذا السياق مدونة مصغرة على موقع Tumblr بعنوان "ما الجديد لدى الأونسيترال؟" يمكن النفاذ إليها من خلال الموقع الشبكي للأونسيترال. ومن المستجدات الأخرى إنشاء حرائط تفاعلية تبين حالة اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨)^(١٩) وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)^(٢٠) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠).^(٢١)

باء- المكتبة

٤٦- تلي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، احتياجات البحوث لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأونسيترال. وتقدم المكتبة أيضاً المساعدة في هذا المجال البحثي لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وقد لَبَّى موظفو المكتبة في عام ٢٠١٤ ما يناهز ٦٥٠ طلباً وارداً من أكثر من ٤٣ بلداً للحصول على مراجع، أي بزيادة مقدارها ١٩ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣.

٤٧- وتركز مجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية أساساً على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ بحث متخصص، و ١٠٠ مجلة يتواصل صدورهما، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (مقصورة على الاستعمال الداخلي). ويولي اهتمام خاص لتوسيع دائرة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع الإلكترونية، فإن المراجع المتعلقة بالقانون التجاري من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة على وتيرة مطردة أيضاً (زيادة بنسبة ٨ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٤ مقارنةً بعام ٢٠١٣).

(١٨) قرار الجمعية العامة ١١٥/٦٩.

(١٩) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/arbitration/NYConvention_status_map.html

(٢٠) مُتاح في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/arbitration/1985Model_arbitration_status_map.html

(٢١) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/sale_goods/1980CISG_status_map.html

٤٨- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام عبر الإنترنت، وهو مشترك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي.^(٢٢) وسيخضع الفهرس للتحديث في عام ٢٠١٥ بحيث يوفر واجهة استخدام أسهل وأحسن.

٤٩- ويُعدُّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنوياً وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". ويشمل الثبوت إحالات مرجعية إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنّفة بحسب الموضوع (فيما يخص دورة اللجنة الثامنة والأربعين، انظر الوثيقة A/CN.9/839). وتُدرج كل مادة من المواد المسجّلة في الثبوت المرجعي في الفهرس متاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في ركن البليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٥٠- كما تنشر المكتبة ثبوتا مرجعيا موحدًا للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال على موقع الأونسيترال الشبكي.^(٢٣) والهدف من هذا الثبوت المرجعي الموحد هو تجميع كل مواد التقارير المرجعية (البليوغرافية) المقدّمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يتضمن حاليًا أكثر من ٧٥٠٠ مدخل مستنسخ بالإنكليزية وباللغات الأصلية، وقد جرى تدقيق هذه المدخلات وتوحيد طريقة قيدها بقدر المستطاع.

جيم- المنشورات

٥١- إلى جانب الوثائق الرسمية، دأبت الأونسيترال على إصدار سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدتها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك المنظمات الأخرى حيثما نوقشت أعمال الأونسيترال وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

(٢٢) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/publications/library.html.

(٢٣) مُتاح في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/bibliography_consolidated.html

٥٢ - ونُشرت الأعمال التالية في عام ٢٠١٤: دليل تشريع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي،^(٢٤) وقواعد الأونسيترال للتحكيم (مع الفقرة ٤ الجديدة من المادة ١، بصيغتها المعتمدة في عام ٢٠١٣)،^(٢٥) ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي (تم تحديثه في عام ٢٠١٣)،^(٢٦) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراء والتفسير،^(٢٧) وقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي،^(٢٨) وقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول،^(٢٩) وحولية الأونسيترال لعام ٢٠١١.^(٣٠)

٥٣ - ونشر العمل التالي في أوائل عام ٢٠١٥: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤).^(٣١)

٥٤ - وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كوسيلة رئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال. ومن ثم خُفّضت طباعة جميع المنشورات، ونُشرت عدة نصوص صادرة في عام ٢٠١٤ في شكل إلكتروني على وجه الحصر، وهي: دليل تشريع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي (كتاب إلكتروني)، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي (تم تحديثه في عام ٢٠١٣) (كتاب إلكتروني)، وحولية الأونسيترال لعام ٢٠١١ (قرص مدمج وكتاب إلكتروني).

(٢٤) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html.

(٢٥) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration.html.

(٢٦) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/insolvency.html.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) متاح على الموقع الشبكي:

http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html

(٢٩) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration.html.

(٣٠) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/publications/yearbook.html.

(٣١) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration.html.

دال - النشرات الصحافية

٥٥ - يجري بانتظام إصدار نشرات صحافية كلما أُتخذت إجراءات تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو نصوص أخرى ذات صلة. وتصدر نشرات صحافية أيضاً بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وتُرسل تلك النشرات الصحافية إلى الجهات المهتمة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائل الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٥٦ - وتحسيناً لدقة المعلومات المتلقاة بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية وحرصاً على ورودها في مواعيدها، وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أي إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلاً لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تودّ أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند قيامها بسنّ تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

هاء - الاستفسارات العامة

٥٧ - تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن جملة أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وورقات العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

واو - الإحاطات المقدّمة إلى البعثات الدائمة في فيينا

٥٨ - عقدت أمانة الأونسيترال جلسات إحاطة للبعثات الدائمة للدول في إطار التحضير للدورة الثامنة والأربعين للأونسيترال.

زاي - المحاضرات الإعلامية في فيينا

٥٩ - تُقدّم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى زوّارها من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين. بمن فيهم القضاة وسائر المهتمين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أُلقيت محاضرات على زوّار من بلدان عديدة ومنها ألمانيا وأمريكا اللاتينية وتركيا والصين وفرنسا وموزامبيق وموسكو والنمسا وهنغاريا

واليونان والوفود الزائرة من مسابقة فيس البرازيلية للتمرين ورابطة شيشرون للمحامين الدوليين ورابطة طلبة كليات الحقوق الأوروبية ورابطة خريجي مسابقة التمرين على التحكيم الدولي وكازاخستان والمملكة العربية السعودية وموزامبيق.

رابعاً- الموارد والتمويل

٦٠- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذا فإن قدرة الأمانة على تنفيذ ركني التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٦١- وبحث الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويُذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المنظمة بتمويل عدد من المهام المطلوبة تمويلًا كليًا أو جزئيًا. وقد تتوفر مصادر تمويل إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري على نحو أكثر انتظامًا في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقًا. وفي هذا الصدد، لعلّ اللجنة تودّ أن تقدّم إرشادات بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها في المستقبل.

ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات

٦٢- يُقدّم صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فهو يمول مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لبحثها والنظر في إمكانية اعتمادها، وكذلك في بعثات تقصي الحقائق المعنية بأعمال تقييم الإصلاح القانونية التي تُوفد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية اللازمة لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٦٣- وقد ورد خلال الفترة قيد الاستعراض تبرع جديد من حكومة فرنسا، قدره ١٥ ٠٠٠ يورو (مخصص للأنشطة ذات الصلة بالجماعة الأوروبية-المتوسطة للتحكيم الدولي)، فضلاً عن تبرع قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي ورد من حكومة إندونيسيا. وقدمت حكومة جمهورية كوريا، عن طريق وزارة العدل لديها، تبرعاً قدره ١٧ ٣٣٦,٩٠ دولاراً أمريكياً لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٦٤- وناشدت اللجنة، في دورتها السابعة والأربعين (نيويورك، ٧-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤)، جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات، في شكل تبرعات متعددة السنوات، إن أمكن ذلك، أو في شكل تبرعات مخصصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/69/17 الفقرتان ١٦٧-١٦٨). وقد تم الاتصال بالمناخين المحتملين كل منهم على حدة.

٦٥- وعلى الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة، فلعلّ اللجنة تؤدّ أن تحيط علماً بأنّ الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني لن تكفي إلّا لتمويل عدد ضئيل جداً من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلاً. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكنه سيتعيّن، لدى استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم تقدّم تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني أو يتّسّن إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٦٦- ولعلّ اللجنة تؤدّ أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعددة السنوات لتيسير التخطيط وتمكين الأمانة من الاستجابة للطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية يتسم بمزيد من الاستمرارية والاستدامة. ولعلّ اللجنة تؤدّ أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استبانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.

باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال

٦٧- لعلّ اللجنة تؤدّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرّخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقاً استئمانيّاً لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. ومن ثم فإنّ باب التبرع المالي للصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٦٨- وقد تبرّعت حكومة النمسا، في الفترة قيد الاستعراض، بمبلغ ٥ ٠٠٠ يورو، كما تبرّعت رابطة التمويل التجاري بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار أمريكي، ولعلّ اللجنة تؤدّ أن تعرب عن تقديرها لهما.

٦٩- وخلال نفس الفترة المشمولة بالتقرير، استُخدمت الموارد المتاحة في الصندوق الاستثماري لتيسير المشاركة في الدورة السابعة والأربعين للأونسيترال التي عقدت في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٤ لمدّوين من كينيا وهندوراس والسلفادور، وكذلك لمدّوب من المكسيك للمشاركة في الدورة الخامسة والعشرين للفريق العامل السادس في نيويورك، ولمدّوب السلفادور في الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل الأول في فيينا، ولمدّوب من كولومبيا في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل الأول في نيويورك. ومن أجل السماح بتوسيع نطاق المساعدة على الرغم من محدودية موارد الصندوق، أتيحت تغطية التكاليف في كل حالة إما من أجل تذاكر السفر أو من أجل بدل الإقامة اليومي فقط.

٧٠- وضمناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تؤدّ أن تکرّر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٧١- ويُستذكر في هذا الصدد أنّ الجمعية العامة قرّرت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تدرج الصندوق الاستثماري للندوات والصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.